

البند ٣٥ من جدول الأعمال المؤقت

نتائج المشاورة الرابعة بشأن تنفيذ توصية عام ١٩٧٤
بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي
والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية

الملخص

تطبيقاً للقرار ٨٧/م٣٤، يقدم المدير العام إلى المجلس التنفيذي تقريراً عن نتائج المشاورة الرابعة بشأن تنفيذ توصية عام ١٩٧٤ بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وقد أُجريت هذه المشاورة وفقاً لإجراءات الرصد الجديدة التي وضعتها المجلس التنفيذي (القرار ١٧٧ م/ت ٣٥ والقرار ١٨٠ م/ت ٣١). وانطوت المشاورة على إرسال استبيان إلى كافة الدول الأعضاء في اليونسكو.

ويستند هذا التقرير إلى تحليل أجري للردود على هذا الاستبيان وكذلك إلى الموارد داخل المنظمة. وتشير المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء أيضاً إلى تنفيذ المرحلة الأولى من خطة عمل البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (٢٠٠٥-٢٠٠٩).

ولا تترتب على هذه الوثيقة أي آثار مالية أو إدارية تمس السياسة العامة.

الإجراءات المتوقعة من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٢٨.

أولاً – المقدمة

١ - توفر التوصية بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في عام ١٩٧٤، إطاراً تقنياً لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان، من خلال وضع مبادئ توجيهية مفصلة وصياغة نهج شامل.

٢ - وتنعكس القيم التي تروج لها توصية عام ١٩٧٤ في العناصر الرئيسية للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ونظمت بنية البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي يستند إلى إنجازات عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤)، حول مجموعة من المراحل، تركز أولاً، التي تغطي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، على نظم التعليم الابتدائي والثانوي على المستوى الوطني. وقامت لجنة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي بتنظيم العديد من المشاورات بشأن تنفيذ البرنامج المذكور، وشارك أكثر من ٧٠ بلداً في هذه العملية^(١).

٣ - وتعاونت اليونسكو مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وبخاصة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال لجنة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي والمؤسسات الكبرى المختصة في هذا المجال^(٢). ونُظمت سلسلة من الأنشطة بالتعاون مع الدول الأعضاء بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك إقامة معرض عن المواد التعليمية وتنظيم اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة التجارب الوطنية فيما يتعلق بتطبيق حقوق الإنسان في التعليم ومن خلاله (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). ونظراً إلى أهمية هذا الموضوع، اعتمد مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ القرار ١٠/٦، الذي يدعو إلى إعداد إعلان للأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان. وساهمت اليونسكو في عملية التشاور والصياغة الخاصة بهذا الإعلان.

٤ - وتماشياً مع أحكام المادة الثامنة من الميثاق التأسيسي لليونسكو وأحكام القرار ٢٦/م/١٨ المتعلقة بالالتزام القانوني للدول الأعضاء بأن ترسل تقارير عما تتخذه من تدابير بشأن الاتفاقيات والتوصيات، أجرت اليونسكو مشاورات دورية بشأن تنفيذ توصية عام ١٩٧٤. وأجريت المشاورة الرابعة عملاً بالقرارات ٣٤/م/٨٧، ١٧٩/م/٣٥، و١٨٠/م/٣١. وفي هذا الصدد، وجه مساعد المدير العام للتربية خطاباً إلى جميع اللجان الوطنية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، يطالب فيه الدول الأعضاء تسليم تقارير دورية عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ التوصية على المستوى الوطني. وأرفق بهذا الخطاب استبيان أعدته الأمانة من أجل إعداد التقارير.

٥ - وحتى تاريخ ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٩، كانت أمانة اليونسكو قد تلقت تقارير من ٣٥ دولة عضواً (يمكن الاطلاع على القائمة لدى الأمانة). وعلى الرغم من أن نسبة الاستجابة تتوافق مع نسبة الاستجابة

^(١) يمكن الاطلاع على موجز للمبادرات الوطنية التي تم الاضطلاع بها في إطار البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (٢٠٠٥ حتى الآن) على الموقع التالي:

<http://www2.ohchr.org/english/issues/education/training/Summary-national-initiatives2005-2009.htm>

^(٢) موقع اليونسكو الخاص بتعليم حقوق الإنسان <http://www.unesco.org/en/human-rights-education>

الإجمالية في الأمم المتحدة، فإن على أمانة اليونسكو والدول الأعضاء اتخاذ تدابير من أجل تحسينها^(٣). وتتباين التقارير الوطنية فيما يتعلق بحجم المعلومات المقدمة، والطريقة التي عرضت بها. وتتبع بعض التقارير البنية العامة للاستبيان. ويعرض بعضها الآخر المعلومات بحسب المواضيع، في حين تقدم تقارير أخرى عرضاً مميّزاً خاصاً بها. ويتضمن هذا التقرير خلاصة للبيانات والمعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء رداً على الاستبيان، فضلاً عن الموارد داخل المنظمة.

ثانياً - تنفيذ التوصية والإطار القانوني الوطني

٦ - طُلب من الدول الأعضاء أن تبين في تقاريرها الإطار القانوني العام الذي حُدّد لتنفيذ التوصية. وتبرز الردود المقدمة تزايد أهمية التربية والسلام، بوصفهما عنصرين رئيسيين لحقوق الإنسان والديمقراطية والتفاهم الدولي والتسامح والحرية. واتخذت تدابير تشريعية وإدارية على مختلف المستويات بغرض تيسير تنفيذ الأحكام الواردة في التوصية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت في العديد من التقارير معلومات مفصلة عن الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الفعلي في البلدان وخاصة في تقارير بوركينا فاسو وكولومبيا والأردن وليتوانيا ومالي وبيرو وصربيا وسري لانكا. فتثير كولومبيا، على سبيل المثال، مسألة العنف في بعض المناطق التي يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً على العمليات الجارية مثل التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٧ - قدمت كل من النمسا وكازاخستان ولاتفيا ومالي وبولندا وصربيا وأوزبكستان بيانات عامة عن كيفية تطابق السياسات والبرامج التعليمية الوطنية مع أحكام التوصية. وجاء في تقرير النمسا، مثلاً، أنه جرى دعم تنفيذ التوصية منذ عام ٢٠٠٥، من خلال التدابير المتنوعة التي اتخذت في إطار المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ومبادرة الديمقراطية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) التي أطلقتها حكومة النمسا.

الأطر الدستورية والتشريعية

٨ - أشارت جميع الدول تقريباً، بشكل واضح في التقارير التي أرسلتها إلى الأطر الدستورية والتشريعية. فعلى سبيل المثال، أوردت كولومبيا، فيما يتعلق بمسألة الأحكام الدستورية، أن المادة ٦٧ من دستورها تنص على أن "التعليم سيهيئ الكولومبيين لاحترام حقوق الإنسان والسلام والديمقراطية"^(٤). وتنص المادة ١٤ من الدستور على أن تعليم حقوق الإنسان إلزامي سواء في العمليات التعليمية المدنية أو العسكرية.

٩ - وتصف المعلومات التي قدمها العديد من الدول الأعضاء المعايير القانونية والأوضاع الفعلية، وتبين كيف تتماشى القوانين والممارسات مع التوصية. وتم اعتماد إطار تشريعي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في بلدان عديدة مثل أرمينيا والنمسا وبوركينا فاسو وكولومبيا وإستونيا ومصر وفنلندا وفرنسا وألمانيا والأردن وجمهورية كوريا ومالي والنرويج وبنما وبيرو وبولندا وقطر وسري لانكا وأوزبكستان.

^(٣) على الرغم من تحسن نوعية التقارير منذ المشاورات السابقة، فإن العديد من الدول لا تحسن تقديم تقارير ذات جودة عالية. ولذلك ستستمر اليونسكو في تطوير قدرات الدول الأعضاء في هذا الصدد.

^(٤) 'La educación formará al colombiano en el respeto a los derechos humanos, a la paz y a la democracia'

١٠- ويفيد التقرير الذي قدمته جمهورية كوريا بأن الجمعية الوطنية اقترحت في عام ٢٠٠٧ مشروع قانون بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي بنما، ينص القانون رقم ٢ الصادر بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ على تعلم حقوق الإنسان وتعليمه بصورة منهجية في نظام التعليم. وأما في بيرو، فيحدد القانون رقم ٢٧٧٤١ لعام ٢٠٠٢ السياسة التعليمية في مجال حقوق الإنسان، إذ ينص على إنشاء خطة وطنية تلزم بنشر الدستور وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على كافة المستويات.

الإطار الإداري والتدابير الأخرى المعتمدة

١١- وفقاً لما هو مطلوب في الاستبيان، تصف تقارير بعض الدول الأعضاء (وهي النمسا وبوركينا فاسو وكولومبيا وفنلندا وكازاخستان ولافتيا وليتوانيا ومالي والنرويج وبنما وأوزبكستان) الوضع الراهن للإطار الإداري القائم. ففي فنلندا، مثلاً، توجد لائحة بغرض تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان. كما يتضمن مرسوم حكومي بشأن أهداف التعليم أحكاماً عن نشأة التلاميذ بوصفهم أفراداً ينتمون إلى البشرية والمجتمع، مع الإشارة إلى تعليم احترام حقوق الإنسان.

١٢- وقدمت عدة دول أعضاء معلومات مفصلة تبين مدى تطابق السياسات التعليمية مع أحكام التوصية (خاصة بوركينا فاسو وكندا وكولومبيا وغامبيا وجمهورية كوريا ولافتيا ومالي ومالطة والنرويج وبنما وبيرو وتركيا). وتذكر بعض البلدان أنها اعتمدت سياسات لتطبيق التعليم في مجال حقوق الإنسان (كولومبيا)، ويشير بعضها الآخر إلى خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان تشدد على التثقيف في مجال حقوق الإنسان على سبيل الأولوية في السياسة العامة المتبعة (جمهورية كوريا). وأقيمت في بيرو، في عام ٢٠٠٨، شبكة وطنية تعنى بالتربية في مجال حقوق الإنسان والسلام. وفي النمسا، اتخذت في عام ٢٠٠٧ تدابير شاملة مصممة لتزويد الشباب بالمعلومات ولحثهم على التصويت، عندما تم تخفيض سن التصويت إلى ١٦ سنة.

ثالثاً - تنفيذ التوصية: استعراض عام للوضع الراهن للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

١٣- لكل قطر تحدياته وأولوياته الخاصة المرتبطة بالسياق التاريخي والاجتماعي السياسي والثقافي للبلد. ولذلك ينبغي أن يتكثف التثقيف في مجال حقوق الإنسان مع هذا السياق لكي يتسنى إعداد المواد التربوية وتحديد نتائج التعلم وفقاً لاحتياجات كل بلد وأوضاعه. وتتنوع التحديات التي أوردتها البلدان في تقاريرها، فمنها مثلاً: تحقيق الديمقراطية في المراحل الأولى، وأوضاع النزاعات، واشتداد العنف، والفقر، والمجتمعات المتعددة الثقافات، وما إلى ذلك. وأشارت بعض البلدان مثل غامبيا وقطر وجنوب أفريقيا إلى الصلة الموجودة بين هذه التحديات والتقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع، ولا سيما الهدف ٦ المتعلق بنوعية التعليم. وبالفعل، تعترف اليونسكو بأن التعليم الذي يرمي إلى تعميم التعلم من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية، يؤدي دوراً حاسماً في حفز العدالة والتلاحم الاجتماعيين وإحلال ثقافة الإنصاف والاستيعاب وضمان الحقوق في إطار نظام التعليم ذاته.

١٤- ويعتبر تخطيط التربية لإدراج مقومات السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية تعبيراً عن الإرادة السياسية لترويج هذه القيم والمبادئ. وقامت بعض البلدان بإنشاء وحدة وطنية على مستوى وزارة التربية بغرض الاضطلاع بهذه المهمة. وبذلت عدة دول جهوداً لإقامة شراكات استراتيجية بين الوزارات والأطراف المعنية، أي مع المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، ونقابات المعلمين، والجامعات،

ومؤسسات البحوث، والرابطات الوطنية لأساتذة التاريخ، والزعماء الدينيين، والقطاع الخاص وأمناء المظالم، والبلديات. ويتعاون مركز آسيا والمحيط الهادي للتربية من أجل التفاهم الدولي^(٩) مع الدول الأعضاء في اليونسكو من هذه المنطقة. ويعتبر بعض البلدان أن التعاون الدولي وسيلة لتعزيز جهودها الرامية إلى تشجيع التعلم من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية. وتمثل برامج تبادل المعلمين الزائرين (فنلندا) والعمل على الارتقاء بكفاءات المعلمين وتحسين المناهج الدراسية (صربيا) أمثلة على التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

١٥- خطط العمل الوطنية. قامت عدة بلدان بوضع خطط عمل تراعي القيم الأساسية التي تناادي بها توصية عام ١٩٧٤، وقد تدرج هذه الخطط في إطار البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (انظر الموقع الإلكتروني المذكور آنفاً) أو قد تكون مستقلة عنه. وأسفر تطبيق هذه التوصية في أوزبكستان عن ظهور حاجة إلى اعتماد نهج في التعليم يستند إلى الحقوق عوضاً عن الاحتياجات. وهذا ما قاد إلى مراجعة المناهج الدراسية والكتب المدرسية وأصول التدريس بهدف جعل الدارس محور التدريس.

١٦- الموضوعات الرئيسية. ذكرت الدول طائفة واسعة من الموضوعات الرئيسية التي تناولتها في خططها التربوية وتتعلق هذه الموضوعات بما يلي: (١) الأطر والآليات والمؤسسات القائمة في مجال حقوق الإنسان؛ و(٢) الحياة اليومية للدارس، بما في ذلك القضايا الدينية، والعنصرية، والتمييز العنصري، وكرهية الأجانب، ومعاداة السامية، وإحياء ذكرى محرقة اليهود، والفصل العنصري، والاسترقاق، والتعصب تجاه المسلمين، والعنف في المدارس، وفيروس ومرض الإيدز، والتنمية المستدامة؛ و(٣) القيم الأخلاقية المتعلقة، على سبيل المثال، بالإنصاف والعدالة والمسؤولية والديمقراطية والحوار والتضامن والتسامح واللاعنف والاحترام والعضوية والمساواة والسلام وكرامة الإنسان، وما إلى ذلك. وتم إيلاء اهتمام خاص للتكافؤ والمساواة بين الجنسين في نظام التعليم ككل. وبات التعليم المشترك بين الثقافات جزءاً مهماً من أهداف التعليم في بعض الدول. وشددت عدة بلدان، مثل كندا وفنلندا وألمانيا وكازاخستان والنرويج وبنما وبيرو وصربيا وجنوب أفريقيا وسري لانكا وأوزبكستان، على العناية الخاصة التي توليها لقضايا اللغات، بما في ذلك تشجيع التدريس بلغات متعددة.

١٧- النهج والأساليب. يعالج عادة موضوع تعليم حقوق الإنسان في شكل مادة قائمة بذاتها و/أو في شكل مادة تتخلل المنهج الدراسي بأكمله. فتُدمج مثلاً عناصر من هذا التعليم في التربية المدنية وتعليم المهارات الحياتية والتعليم الديني ودراسة المعتقدات الدينية وتعليم الأخلاقيات وحصص اللغات وعلم الاجتماع والتاريخ والعلوم الاجتماعية والإنسانية فضلاً عن الرياضيات وعلوم الحياة. وتُستخدم في المدارس طرائق تعليم متنوعة، ومنها العمل في مجموعات وإعداد البحوث الجماعية وتبادل الأفكار والتداول والنقاش وتمثيل الأدوار والمحاكاة وغير ذلك. وأشار عدد من البلدان إلى العمل الذي اضطلعت به مع شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو. وغالباً ما تعتبر هذه المدارس مختبراً للأفكار والأعمال ومنبراً ممتازاً لتشارط الخبرات. كما عمدت معظم البلدان إلى إدماج التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية في المناهج الدراسية للمرحلتين الابتدائية والثانوية. ويعد دور التعليم العالي، بما في ذلك كراسي اليونسكو الجامعية، أساسياً

^(٩) إن مركز آسيا والمحيط الهادي للتربية من أجل التفاهم الدولي عبارة عن منظمة من الفئة ٢ تعمل تحت رعاية اليونسكو، وأنشئت في عام ٢٠٠٠ بموجب اتفاق أبرم بين حكومة جمهورية كوريا واليونسكو وفقاً للقرار الصادر عن المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثلاثين (القرار ١٧/م٣٠).

في مجال البحوث وبناء القدرات وإرشاد السياسات التعليمية ومضامينها. وقام العديد من البلدان بدمج مكونات التثقيف في مجال حقوق الإنسان في البرامج التعليمية الخاصة بالمدارس المهنية وفي البرامج التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة.

١٨- الجمهور المستهدف. اتخذت عدة دول تدابير خاصة لمساعدة الجماعات الأكثر حرماناً التي تضم المهاجرين والسكان الأصليين وأطفال غجر الروما والأطفال المعوقين وأطفال الأرياف أو المناطق النائية. وشددت جميع الدول تقريباً على أهمية التعليم خارج المدرسة أو التعليم غير النظامي، مستهدفة في ذلك العاملين في مجال القضاء والأمن، ووسائل الإعلام، والنساء، والفتيات غير الملتحقات بالمدارس.

١٩- تدريب المعلمين. يكون تدريب المعلمين قبل الخدمة على تعليم حقوق الإنسان إلزامياً في عدة بلدان. ويجب أن ينطوي تدريب المعلمين على تعريف منتظم وملائم بمضامين وأساليب تعليم حقوق الإنسان، ولا سيما بهدف تنمية التفكير الأخلاقي. وتولى مشروع اليونسكو في ألبانيا (٢٠٠١-٢٠٠٨) تدريب ٣٠٠٠ معلم على تعليم حقوق الإنسان، مستخدماً في ذلك نظام "التدريب التعاقبي".

سادساً - الدروس المستخلصة والخطوات المقبلة

(١) العوائق والتحديات المستمرة

٢٠- ينبغي في وضع مثالي دمج عناصر التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية في جميع مجالات ومراحل التعليم. غير أن التجربة أثبتت أنه من الصعب تحقيق ذلك بسبب محدودية الموارد المالية والبشرية والقدرات وغياب تحديد واضح للمهام المسندة إلى المستويات المختلفة لعملية رسم السياسات. وتطرق بعض الدول أيضاً إلى أهمية تطوير مهارات القيادة من أجل تعزيز النهوض بالتعليم. وأخيراً، أبدت إحدى الدول ملاحظة بشأن ضعف التنسيق على المستوى الدولي وما يشمله هذا الضعف من تداخل للأطر. وتدرك اليونسكو أنها بحاجة للتحرك من أجل التصدي لهذه التحديات، فتعمل بشكل فعال مع "لجنة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان" من أجل تحسين التنسيق بين أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال على المستويين العالمي والوطني. وعززت المنظمة في هذا الصدد تعاونها مع أطراف فاعلة أخرى مثل، المجلس الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/ المكتب المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الرئيسية والجمعيات. وتبذل أيضاً جهود كبيرة من خلال مجموعة من الأنشطة المشتركة لإبراز آليات التنسيق هذه بشكل أفضل.

٢١- وأشارت بلدان عديدة إلى العوائق التي تنشأ عن قلة الدورات التدريبية المخصصة للمعلمين قبل الخدمة وفي أثنائها وعن غياب المبادئ التوجيهية الواضحة ونقص المواد المناسبة للمعلمين والعاملين في المدارس على المستوى المحلي بمن فيهم المسؤولين عن التنظيم الإداري والإدارة. وغالباً ما ينوء المعلمون أيضاً تحت وطأة المسؤوليات المختلفة الملقاة على عاتقهم. أما بالنسبة للمنهج الدراسي، فأشير إلى أنه يعاني في كثير من الأحيان من الحشو المفرط ولا يخضع دائماً للتحديث. وذكر أيضاً النقص في المواد التربوية المناسبة ثقافياً إذ يفضل المعلمون عادة المواد العملية الجاهزة لاستخدامها في صفوفهم.

٢٢- وشددت بعض البلدان على ما واجهته من مقاومة دينية وثقافية تجلّت على مستوى المفاهيم واعترضت دمج قيم حقوق الإنسان ومبادئها في التعليم. فكثيراً ما يشعر المعلمون بالارتياح حيال

التخصصات المنبثقة عن هذه القيم والمبادئ (التعليم من أجل المواطنة، والسلام، الخ). أما غياب الشراكة الفعالة مع وسائل الإعلام، فمن شأنه أن يقيّد تحقيق التحولات الاجتماعية المتوخاة من التعليم في مجال ومن أجل حقوق الإنسان.

(٢) مقترحات بشأن أنشطة الدول الأعضاء واليونسكو في المستقبل

٢٣- يتطلب التنفيذ الفعال لبرامج التعليم في هذا المجال اعتماد نهج شامل يراعي المنهج الدراسي والمواد التعليمية ودورات إعداد المعلمين وأساليب التدريس والبيئة المدرسية. وينبغي دمج التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية في مجمل استراتيجيات التعليم الوطنية، ولا سيما السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتعليم للجميع. وتحقيقاً لهذا الغرض، من المفيد إنشاء وحدة وطنية تتولى تنسيق العمل بين الوزارات والأطراف الفاعلة. وأشار أيضاً أحد التقارير إلى الحاجة إلى إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المنهج الدراسي باعتباره مادة منفصلة خاضعة للامتحان. ومن الضروري أن تتبّع الدول على مختلف المستويات نهجاً أكثر انتظاماً إزاء تعليم حقوق الإنسان يشتمل على مختلف جوانب التعليم والتدريب النظاميين وغير النظاميين اللازمة في المراحل المختلفة.

٢٤- وجرى التشديد على دور التثقيف في مجال حقوق الإنسان خاصة بالنظر إلى أوضاع ما بعد النزاعات، إحياء ذكرى الأحداث المؤلمة والحوار بين الأديان. ومن الضروري أن تُخصّص الموارد الكافية لمتابعة هذه القضايا وغيرها من القضايا عن كثب، مما ييسر الابتكار والتجديد في مجال تعليم حقوق الإنسان.

٢٥- وينبغي أن يزداد انخراط الآباء والدارسين في مسألة النهوض بحقوق الإنسان، وذلك سعياً إلى بناء وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في نظام التعليم بأكمله. ومن الضروري أن تتغير عقلية المجتمعات لتحقيق الاحترام الكامل لحقوق كل فرد. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد توثيق التعاون مع مهنيي وسائل الإعلام لتحقيق هذه الغاية.

٢٦- وجرى التشديد على دور البحث والتعليم العالي مع تقديم الاقتراحات التالية: وضع المزيد من البرامج الجامعية المتخصصة في تعليم حقوق الإنسان؛ واستحداث طرائق لقياس تأثير التعليم في مجال حقوق الإنسان من أجل ضمان استدامة هذا التعليم عبر أنشطة جيدة التخطيط لمتابعته؛ وزيادة التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة المعنية بالبحث في مجال تعليم حقوق الإنسان.

٢٧- وقامت بعض اللجان الوطنية في عدد من البلدان، رغبة منها بتعزيز الإنجازات المحققة حتى اليوم، باقتراح إنشاء منبر عملي على الإنترنت لتشاطر المواد والممارسات الجيدة ولتعزيز إقامة الشبكات ولا سيما فيما بين مؤسسات حقوق الإنسان ورابطات أولياء الأمر ورابطات المعلمين، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ووسائل الإعلام والجامعات وكليات تدريب المعلمين.

٢٨- ولضمان المزيد من الفعالية في تنفيذ توصية عام ١٩٧٤، تعمل اليونسكو على تعبئة الأوساط المعنية برسم السياسات والبحوث والتطبيق العملي في مجال التعليم من مختلف المناطق بغرض التفكير في كيفية ممارسة حقوق الإنسان. وجرى بالتالي إزكاء الوعي بالتوصية وبحقوق الإنسان المتعلقة بالتعليم بفضل مشاركة اللجان الوطنية في سلسلة من الأنشطة التي نُظمت بمناسبة الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي

لحقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تستمر اليونسكو في توفير دعمها للدول الأعضاء في هذا الميدان، مركزة في ذلك على إنتاج الأدوات العملية للمعلمين والمربين وعلى بناء القدرات وإقامة الشبكات وتطوير البحث في مجال رصد وتقييم سياسات التعليم.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها

٢٩- على ضوء ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يجري نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - وقد درس الوثيقة ١٨٢ م/ت/٣٥،

٢ - ويذكر بالقرارات ٨٧/م/٣٤ و١٧٧ م/ت/٣٥ و١٨٠ م/ت/٣١ و١٨١ م/ت/٢٧،

٣ - يحيط علماً بنتائج المشاورة الرابعة بشأن تنفيذ توصية عام ١٩٧٤ الخاصة بالتربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وذلك بالترابط مع البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

٤ - ويطلب من المدير العام أن يحرص على عرض نتائج المشاورة الرابعة، بوصفها تمثل إسهام اليونسكو في المشاورة التي أجريت بشأن المرحلة الأولى، من خطة عمل البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وذلك على مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتابعتهما؛

٥ - ويدعو المدير العام إلى أن يضمن إسهام نتائج المشاورة الرابعة في عمليتي التشاور والصياغة الجارية من أجل إعداد إعلان للأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان كما اعتمده مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٠/٦؛

٦ - ويطلب إحالة الوثيقة ١٨٢ م/ت/٣٥ مشفوعة بقراره وتعليقاته إن وجدت، إلى المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين.